وتضيف الدراسة : « عندما انتهت الحرب ، تقوض البناء المركب للتوازنات في هوية العربي الاسرائيلي . وقد مست مهانة العالم العربي أسس ذلك الأمل الرسولي ، الذي ساعد في الماضي على استقرار الوضع . مرة أخرى ، كان من الصعب التسليم بالتناقض في الهوية من خلال الثقة بأن الوضع مؤقت فقط . لقد حدث هذا الوضع المتأزم الشاذ ، وسمع نداء يدعو الى حرب تحرير مقدسة ، لكن الخلاص لم يأت » .

« ليس هناك ما يشبه حالة الاقلية العربية في اسرائيل » . هكذا قالت صحيفة معريب : « ان هذه الاقلية تعيش ، جغرافيا ، بالقرب من وحدة الشعب الام . انها جديدة في وضعها كأقلية . ولهذا ما زالت تذكر انها كانت تشكل الاكثرية قبل ٢٤ سنة . انها تعيش في بلد يعيش حالة حرب مع أبناء شعبها . انها تعيش في ظل خوف الاكثرية من أن تصبح الاقلية اكثرية » .

ويتقدم ميخائيل أساف ليحسم المسألة : « علينا الا نخدع انفسنا . ان اكثرية المثقفين العرب هم ضد الدولة » . هل يستطيع العربي الاحتفاظ بهذا التوازن المعقد : أن يكون فلسطينيا واسرائيليا في آن واحد ؟. تظهر تجربة الواقع نفسه ، وتظهر المناقشات الاسرائيلية نفسها ، أن طرفي الصيغة في حالة اشتباك دائم ، وان العجز عن دمجهما معا ، وبالتالي دمج العربي في الكيان الاسرائيلي ، لا يعود فقط الى غياب سياسة اسرائيلية « حكيمة » في تعاملها مع الاقلية العربية ، وانما يمتد الى الصراع الطويل بين الفلسطيني والعربي من جهة ، وبين الصهيوني من جهة أخرى . وان صيغة عربي اسرائيلي ليست صيغة فكرية متكاملة بقدر ما هي مصطلح مستمد من اعتبارات جغرافية . ان الطرفين يرفضان الاندماج : الفلسطيني يرفض الاسرائيلي ، والاسرائيلي يرفض الفلسطيني . ولكن قدرة الاسرائيلي — في الظروف الراهنة — على تحويل رفضه الى واقع ، هي التي تعرقل عملية الحسم في تحديد هوية العربي المقيم في اسرائيل ، وما يستتبع هذا التحديد من اشتراك في الممارسة وتقرير المصير السياسي .

ولقد عبر مستشار رئيسة الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية عن استحالة ضبط صيغة التناقض في الانتمائين في الحوار التالي : « نسمع كل يوم تقريبا ونقرأ الكلمات « ينبغي خلق جسر للحوار » ، و« ينبغي ايجاد صيغة مشتركة بيننا وبين العرب » . هذه كلمات جميلة واسألك يا سيد طوليدانو : ماذا تفعل الدولة والحكومة والمجتمع لتحقيق ذلك في حياتنا مع العرب سكان البلد هنا بصورة يومية ؟ كان طوليدانو مضطرا ، لمتطلبات الاجابة على السؤال ، الى اخفاء كل معالم الاضطهاد والتمييز والقمع اللاحق بالعرب ، فأجاب : « ان الحكومة فعلت ما كان يتوجب عليها ان تقوم به . لقد الغيت جميع القيود سواء أكان ذلك الحكم العسكري أو المناطق المغلقة أو مصادرة الاراضي » . وسئل ثانية : هل هذا كاف ؟ فأجاب : « هذا لا يكفي ، ولكن هذا ما تستطيع الحكومة القيام به » .

هنا أيضا ، تصل محاولة صهر العربي في الكيان الصهيوني الى باب مسدود آخر . فكما ان التطور الاقتصادي المزعوم لم يكبح التطلعات القومية لدى العرب في اسرائيل ولم يلغ انتماءهم ، كذلك فان افتراض المساواة واتاحة الفرص الممكنة أمام العربي ، في حالة انقلاب السياسة الاسرائيلية رأسا على عقب ، لن يضمن حل المعادلة المستحيلة لانتماء العربي . ويبدو انه يعز على الاسرائيليين أن يدركوا أن كونهم محتلين في الوطن الفلسطيني وكون الاقلية العربية في فلسطين واقعة تحت الاحتلال ، ما زالت هي الحقيقة الاولى في التعامل بين الطرفين . ويبدو انه يعز عليهم أن يدركوا أيضا أن ربع القرن الذي مضى على الاحتلال لم يلغ كون الاحتلال احتلالا ، ولم يغير وعي العربي بكونه محتلا ولم يحوله الى مواطن اسرائيلي باختياره . لقد بذلت القوى السياسية الاسرائيلية طاقات ضائعة من أجل تعديل هذا الوعي ، وحاولت تمرين النفسية العربية على خلود